مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (4) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (4) 2013

تأثير المؤامرة و الأزمة في الاقتصاد السوري وخاصة قطاع التجارة الخارجية

الدكتور حيان أحمد سلمان*

(تاريخ الإيداع 12 / 5 / 2013. قُبِل للنشر في 27 / 6 / 2013)

□ ملخّص □

يتضمن البحث رؤية تحليلية لتأثير المؤامرة والحصار والعقوبات الاقتصادية التي انعكست تداعياتها السلبية على كلّ الجوانب السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية, وفي هذا البحث سنركزّ على الجانب الاقتصادي وبشكل خاص معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف والتجارة الخارجية أي الصادرات والمستوردات للفترة من عام 2006 ولغاية 2012, أي سنوات الخطة الخمسية العاشرة (2006– 2010) والسنتين الأولتين من الخطة الخمسية الحادية عشرة التي لم تقر بسبب المؤامرة والأزمة أي عامي (2011– 2012), وانطلقنا من ذلك لنتمكن من تحديد الآثار الاقتصادية للمؤامرة على المجتمع السوري, ولنؤكدّ أنّ الصراع هو على سورية وليس في سورية, إضافة إلى أن المؤامرة سترتب الكثير من الأعباء على المجتمع السوري, لأننا بحاجة كبيرة إلى المزيد من النفقات والوقت لإعادة إعمار ماخربته هذه المؤامرة التي يقودها الكيان الصهيوني والتحالف الغربي الأطلسي والرجعية العربية والأردوغانية العثمانية المتآمرة وغيرها من الدول المتضامنة معها بشكل مباشر أو غير مباشر, وفي دراستنا هذه اعتمدنا على اللغة التحليلية الرقمية, مع وضعنا لتصورات يمكن عدها خطوة في رسم معالم الخروج من هذه المؤامرة التي دخلت عامها الثالث منذ 2013/3/15, وخاصة أننا بدأنا نتلمس معالم نهايتها, والفضل الأول للشعب العربي السوري وقواتنا المسلحة والقيادة السورية وأصدقائنا, وأن سورية مستمرة في استكمال برنامجها الإصلاحي الذي بدأته منذ عام 2000 الذي تجسد بشكل واضح في خطاب القسم للسيد الرئيس الدكتور بشار الأسد بتاريخ 2000/7/17.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية – الانكشاف التجاري – الميزان التجاري – شروط التبادل التجاري – نسبة التغطية – الميل الحدي للاستيراد – سعر الصرف– مؤشر تكافؤ التبادل التجاري – مؤشر التركز الجغرافي للصادرات – مؤشر التركز السلعي للصادرات – الميزة النسبية – ربحية الاقتصاد الوطني من التجارة .

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (4) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (4) 2013

The Effect of Conspiracy and Crisis on the Syrian Economy, Especially the External Trade Sector

Dr. Hayyan Ahmad Salman*

(Received 12 / 5 / 2013. Accepted 27 / 6 / 2013)

□ ABSTRACT □

The research involves analytical point of view of the impact of the great conspiracy that generated the crisis on Syria and its repercussions on all aspects of social, political, military, economic and other aspects of community life. In this research, we will focus on the economic side, especially the economic growth rate, the exchange rate and foreign trade imports and exports for a period from 2006 to 2012, which the tenth five-year plan (2006-2010) and the first two years of the eleventh five-year plan, which has not been decided because of the conspiracy and crisis in (2011-2012). We based on this to be able to determine the economic effects of the conspiracy on Syrian society, and reaffirm that the conflict is on Syria, not in Syria, adding to that the conspiracy would have a lot of burden on the Syrian society, because we need more expenses and time to rebuild the destruction caused by this conspiracy led by the Zionist entity, the Western Atlantic Alliance and Arabic and Ottoman-ardoghanet backwardness and other allies directly or indirectly. In this study we relied on the digital analytical language, putting in mind prospects that could be considered a step in charting out the plot to get out of this conspiracy, which entered its third year since 15/3/2013, especially we feel the aspects of its end, due to the efforts of the Syrian people, our armed forces, the Syrian leadership and our friends. Syria continues to complete its reform program initiated since 2000, embodied in the speech of President-Doctor Bashar Al-Assad on 17/7/2000, and we hope that we have taken all aspects of research in line with scientific research.

Keywords: External trade, commercial exposure, trade balance, condition of trade exchange, coverage ratio, exchange rate, index of equivalence of trade exchange, index of geographic concentration of exports, index of items concentration of exports, relative advantage, profitability of national economy of trade

***Associate Professor in Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تتعرض سورية لمؤامرة كبيرة هدفها تدمير الدولة السورية بمقوماتها وأبعادها كلها , وبعد انفضاح معالم المؤامرة سياسياً وعسكرياً واجتماعياً بدأت تتوجه نحو الجانب الاقتصادي, وركزت جلّ اهتمامها في تدمير البنية التحتية ومرتكزات الاقتصاد الوطني مع تشديد في الحصار والعقوبات الاقتصادية, وقد أثّر هذا في مسيرة النمو والتنمية, لكن إرادة الشعب السوري قللّت من تأثيرها, وفي هذا البحث سنركز على التأثير المباشر في مرتكزات الاقتصاد الوطني وخاصة على التجارة الخارجية, [1], مع الإشارة إلى تأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي, وقد ركزنا في هذا الإطار على التأثير المباشر للمؤامرة في التجارة الخارجية أي في الصادرات والمستوردات, لكونها أكثر القطاعات التي تتأثر بتداعيات العقوبات والحصار الاقتصادي كونها مرآة الاقتصاد الوطني بكل جوانبه الإنتاجية والتشريعية وغيرها, كما تتأثر بأسعار الصرف مباشرة وعلاقات الدول مع بعضها بعضا في ظل التوسع الكبير للتكتلات والتحالفات الاقتصادية, وتجدر الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية وهي أنه إذا تمّ التعامل مع العقوبات الاقتصادية بشكل عقلاني فإنه يمكن أن نحولها إلى روافع تنموية لكل مرتكزات البنية المجتمعية, وهذا ماكان عليه الحال في العديد من دول العالم مثل كوبا وبعض دول أمريكا اللاتينية وروسيا والصين وكوريا الشمالية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وغيرها, ومن هنا ركزنا على ضرورة تحليل تأثير العقوبات الاقتصادية والمؤامرة على سورية وكيفية الخروج منها والعمل لمحاصرة من أراد وشارك في محاصرة سورية.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية هذا البحث من خلال تركيزه على تأثير المؤامرة الكبيرة في سورية, وتأثيراتها السلبية في كل الجوانب الحياتية وخاصة في الجانب الاقتصادي, وبشكل أخص في معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف ومؤشرات التجارة الخارجية السورية المتضمنة لكل من الصادرات والمستوردات, كما تأتي أهمية البحث من خلال التحليل المقارن لواقع التجارة الخارجية لفترتي ماقبل المؤامرة (2006– 2010) وما بعدها, لأن المؤامرة بدأت بشكل مباشر بتاريخ 2011/3/15, ومن خلال توضيح تداعيات هذه المؤامرة بلغة رقمية أثرت سلباً في كل الشعب السوري, بما يبطل ادعاء المتآمرين بأن هدف العقوبات هو على المسؤولين السوريين فقط وليس على الشعب السوري, وادعاء المتآمرين بهذا هو لزيادة الهوة بين القيادة السورية والشعب بهدف زيادة التوتر في سورية وإضعافها ومن ثمّ تمكنهم من ربط اقتصادها بالاقتصاد الغربي.

مشكلة البحث :

ركزّنا في بحثنا على مشكلة أساسية يعانيها الاقتصاد السوري من جرّاء بعض السياسات الاقتصادية التي اعتمدت في الخطة الخمسية العاشرة وما سبقها, وخاصة التأثيرات السلبية للانفتاح الاقتصادي المتسرع غير المدروس على الخارج , بدليل أن أكثر من 55% من تجارتنا الخارجية (مستوردات وصادرات) تتوجه إلى السوق الأوربية, ورغم اعتماد سياسة الانفتاح التجاري في سورية خلال الخطتين الخمسيتين السابقتين أي التاسعة والعاشرة, إلا أن واقع التجارة الخارجية لم يتحسن , بل بقي الميزان التجاري في حالة عجز مزمن منذ عام 2004, وبالعكس زادت الأمور سوء بعد المؤامرة الكبيرة على سورية في الربع الأول من عام 2011, وفي هذا البحث سنعالج هذه المشكلة للخروج من الأعناق

الزجاجية للتجارة الخارجية, وإيجاد حلول لتعديل الميزان التجاري وكافة المؤشرات الاقتصادية والتجارية السورية المتعلقة بذلك وخاصة بعد زيادة العجز في السنتين الأخيرتين .

وتتجلى أهداف بحثنا في إيجاد آلية علمية اقتصادية لتحسين واقع التجارة الخارجية السورية, وتجسد هدفنا بشكل مباشر في استقراء واقع التجارة الخارجية قبل المؤامرة وبعدها, ومن ثم تحليل أبعادها للوصول إلى اقتراحات وتوصيات تساعدنا في تحسين واقع التجارة الخارجية السورية, واعتماد طرق علمية وواقعية للانتقال من العجز في الميزان التجاري الذي يعبر عن التفاضل بين قيمة الصادرات السلعية والمستوردات منها, ومن ثمّ الانتقال إلى التوازن وبعد ذلك تحقيق الفائض, ويتم هذا بالاعتماد على الاستغلال الأمثل لمواردنا المتاحة بكامل أنواعها المادية والمالية والبشرية والظاهرة والكامنة وغيرها.

فرضيات البحث :

انطلق البحث من الفرضيات التالية :

1- لا توجد علاقة بين أثار الأزمة في سورية والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.
2- لا توجد علاقة بين أثار الأزمة ومؤشر التجارة الخارجية أي الصادرات والمستوردات.
3- لا توجد علاقة بين أثار الأزمة والميزان التجاري السوري.
4- لا توجد علاقة بين أثار الأزمة ومؤشر الانكشاف التجاري.
5- لا توجد علاقة بين أثار الأزمة والميزة النسبية للمنتجات التصديرية السورية.
6- لا توجد علاقة بين أثار الأزمة ومؤشر شروط التبادل والتوافق التجاري.
7- توجد علاقة بين أثار الأزمة وربحية التجارة الخارجية.

الدراسات السابقة :

تمّ الاطلاع على مجموعة كبيرة من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع, واخترنا خمس دراسات حديثة وجدية ناقشت الموضوع بشكل مباشر وهي:

1- **الدراسة الأولى:** منشورة من قبل المركز السوري لبحوث السياسات, والمؤلفون هم الدكتور ربيع نصر والسيد ذكي محشي وخالد أبو إسماعيل, وهي بعنوان (الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية للازمة السورية), تاريخ الإصدار كانون الثاني 2013, وركزت الدراسة على التحليل الواسع للأزمة من ناحية الجذور والأسباب والتداعيات وعلى الاختلال البنيوي الناجم عنها وخاصة الجوانب السلبية والاجتماعية والسياسية ولاسيما لعامي 2011و2012, ومركزة في العوامل الداخلية فيها دون إهمال دور العوامل الخارجية وخاصة العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية مثل مؤشر البطالة والعجز في الميزان التجاري وغيرهما, ولكن يؤخذ على الدراسة أنها لم تضع خريطة طريق للخروج من الأزمة.

2- **الدراسة الثانية:** منشورة في مجلة الأزمنة, بقلم الدكتور نبيل طعمه تاريخ 2013/1/13 وبعنوان (حصاد الأزمة الاقتصادي لعام 2012), وركزت الدراسة على الأزمة الخانقة التي يعيشها الاقتصاد السوري [2], وبأن آثارها تجاوزت كل الخطوط الحمراء, وساهمت في زيادة معدلات الفساد وأعاقت من تنفيذ التنبؤات المتعلقة بالمشروع الاستشرافي لسورية لعام 2025, كما تطرقت الدراسة إلى منظومة الدعم الاجتماعي في ظل الأزمة والخلل الواضح في

العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى, وتناولت تأثير الأزمة في أغلب المؤشرات الاقتصادية مع الإشارة إلى تراجع الإنتاج النفطي والعمل للتخلي تدريجيا عن الوقود الأحفوري والعمل لزيادة الإيرادات وتقليل النفقات, ومما يؤخذ على الدراسة أنها لم تتناول تأثير الأزمة في العلاقات والتجارية الخارجية السورية.

3- **الدراسة الثالثة:** للسيد هيثم يحي محمد منشورة في جريدة الثورة بعنوان (عنزة ولو طارت) بتاريخ 2013/1/10 ويؤكد فيها بأن الاقتصاد السوري تأثر بشكل كبير بتداعيات الأزمة والعقوبات الاقتصادية المفروضة ظلما وعدوانا على سورية بسبب مواقفها الوطنية والقومية ومقاومتها للمشاريع الصهيوأمريكية, وركزت الدراسة على تداعيات الأزمة لكن بدون إعطاء وتقديم رؤية للخروج منها.

4- **الدراسة الرابعة:** للسيد جواد العناني, وهي من منشورات مركز الرأي للدراسات في عمان,الأردن وبعنوان (الأزمة السورية وتداعياتها السياسية والاقتصادية على الأردن), وفيها يؤكدّ على العلاقة بين الأردن وسورية, ويؤكد بأنه يجب أن تكون السياسة الأردنية في أعلى مستوياتها من ناحية درجة المسؤولية, وبأن تداعيات الأزمة على الاقتصاد السوري ستمتدّ إلى الاقتصاد الأردني, وبأن تداعيات الأزمة تتجاوز البعد الاقتصادي إلى القطاعات الأخرى ولا يجوز أن نسمح بتمددها في الأرض الأردنية [3], ومما يؤخذ على الدراسة أنها ركزت على التأثيرات المتوقعة على الاقتصاد الأردني دون دراسة تأثيرها المباشر وغير المباشرة في الاقتصاد السوري.

5- **الدراسة الخامسة:** وهي للسيد جيمس نبراس ترجمة إبراهيم علوش تاريخ 2013/1/8 وهي من منشورات مجلة الصوت العربي الحر, وفي هذه الدراسة يركزّ الباحث على تداعيات الأزمة في سورية مع الإشارة إلى أن أغلب الأزمات الاقتصادية يكون مصدرها الأساسي هو واقع الاقتصاد الغربي المتهور, وبأن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي يفتعلان المشاكل في الدول الأخرى لنقل مشاكلهم الداخلية إليها, ومما يؤخذ على هذه الدراسة هي أنها لم تعط أهمية للعوامل الداخلية التي ساهمت في توسع تداعيات المؤامرة على سورية ولم تضع حلولا للأزمة [4].

منهجية البحث :

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي, أي توصيف واستقراء واقع الاقتصاد السوري وبشكل خاص التجارة الخارجية, أي تحليل الظاهرة من خلال ترابط مؤشراتها مع بعضها بعضا, وقد تمَ في إطار المعطيات الإحصائية من عام 2006 ولغاية 2012, إضافة إلى المنهج الاستنباطي أي استنباط الحلول من طبيعة وجوهر المؤشرات المدروسة.

مجتمع وعينة البحث :

تم تخصيص الدراسة والتحليل على واقع الاقتصاد السوري قبل المؤامرة وبعدها, وركزنا على قطاع التجارة الخارجية بشكل أساسي بصفه من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تتأثر بالعقوبات والحصار الاقتصادي, وأولينا جانباً مهماً للميزان التجاري السوري للفترة الممتدة من عام 2006 ولغاية 2012 [5].

النتائج والمناقشة:

أولاً: التأثير في معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف:

تجسدّت النتائج الكارثية لآثار الأزمة على سورية في جانبها الاقتصادي بضرب مرتكزات البنية التحتية وآبار النفط ومحطات التوليد الكهربائية وتدمير المواقع الإنتاجية والمؤسسات الخدمية والإنتاجية وغيرها, حيث تأثرت كل المواقع الاقتصادية بتداعياتها, كما تمّ سرقة المعامل وترحيلها إلى دول الجوار وخاصة تركيا, إضافة إلى تهديد الصناعيين والفعاليات الاقتصادية بكل أنواعها ودفعهم لتعطيل العمل, وتم سرقة المواسم الزراعية والصناعية وكميات كبيرة من النفط السوري وإخراج كثير من الآبار من العمل وتقطيع أوصال الطرق بين المناطق الزراعية والمواقع الصناعية, وهذا أدّى إلى تراجع إنتاجية العمل والإنتاج, ومن خلال مقارنة نتائج سنوات الخطة الخمسية العاشرة للسنوات (2006–2010) والسنتين الأولتين من مسودة الخطة الخمسية الحادية عشرة (2011–2015) والتي لم تقرر بسبب المؤامرة, ومن خلال التحليل يتبين لنا تراجع معدل النمو الاقتصادي المتجسد في الناتج المحلي الإجمالي [6], أي قيمة (الإنتاج الإجمالي الكلي لسنة ما مطروحاً منه قيمة الاستهلاك الوسيط), وبالتالي فإنه يعبرّ عن القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال عام معين [7], حيث حقق خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (2006–2010) معدلات نمو مرتفعة, من خلال ازدياد قيم الناتج المحلي الإجمالي وبملايين الليرات السورية [8], وحسب التسلسل وبالأسعار الثابتة لاستبعاد تأثير عامل التضخم كما يلي (1169990– 1235685 – 1290780 – 1367504 – 1413813), وبالتالي فإن معدلات النمو الاقتصادي تكون وحسب التسلسل كما يلي (5,2%– 5,6% –4,6%–5,9%–3,4%), أي أن متوسط معدل النمو الاقتصادي لسنوات الخطة الخمسية العاشرة كان 4,9%, ولكن مع بداية عام 2011 واشتداد المؤامرة على سورية واستهدافها البنية الأساسية للاقتصاد السوري, فقد ظهرت النتائج السلبية مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي [9], وقد كانت هذه المعدلات للسنتين 2011 و2012 وحسب التسلسل كما يلي (تراجع معدل النمو الاقتصادي من3,34% للخطة الخمسية العاشرة إلى ناقص2,5%– ناقص 0,5% للسنتين 2011 و2012), أي أن أثر الأزمة كان واضحاً حيث أصبح معدل النمو سالباً, وظهرت هذه التداعيات بشكل واضح على موقع سورية التنافسي بين الدول العربية , فقد تراجعت مرتبة سورية كثيراً واحتلّت الموقع 17 من 19, أي لم يأت بعدها سوى اليمن وليبيا, أمّا من ناحية سعر الصرف والذي يحدد من قبل المصرف المركزي بشكل يومي اعتماداً على قاعدة العرض والطلب, ومن خلال العودة إلى وقائع أسعار الصرف تبين لنا أنها تأثرت بشكل واضح بتداعيات المؤامرة, والدليل على ذلك أن سعر الصرف في عام 2006 كان مستقراً واستمر أيضاً بعد الأزمة المالية العالمية التي انطلقت في 2008/9/15, لكن مع بداية الأزمة في سورية في 2011/3/15 بدأت أسعار الصرف تتذبذب كثيراً وارتفع مباشرة نتيجة الضغوط الاقتصادية وتوالي العقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة وصل في نهاية 2011 إلى حدود 85 ليرة سورية مقابل الدولار وارتفع في عام 2012 فتجاوز مبلغ 115 ليرة سورية في السوق السوداء كما تجاوز120 لعام 2013, وترافق هذا مع ارتفاع أسعار الصرف الرسمية المعتمدة في البنوك السورية أيضا [10], علما أن المصرف المركزي مستمر في تقديمه للقطع الأجنبي لمؤسسات الصرافة والمصارف التجارية وغير التجارية التي يسمح لها التعامل بالقطع الأجنبي ووفقا لنشرة أسعار صرف رسمية, وهذا يؤكد **عدم صحة الفرضية** الأولى التي تقول أنه لا توجد علاقة بين تداعيات المؤامرة ومعدلات النمو وسعر الصرف لليرة السورية الواحدة.

ثانياً: التأثير على التجارة الخارجية:

إنّ تحليل مؤشر التجارة الخارجية والذي يتضمن كلا من **(الصادرات والمستوردات)** يعبرّ بشكل مباشر عن معدل النمو أو الانكماش الاقتصادي, ومدى اعتماد الدولة على الأسواق الخارجية في تأمين توازنها الاقتصادي, وعن طبيعة السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية, والبنية الهيكلية الاقتصادية والبنية الداخلية للهياكل الإنتاجية ومدى تطورها على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي, والأهمية النسبية لكل قطاع, ومدى التناسب بين الطلب الكلي والعرض الإجمالي...الخ, ويحدد في النهاية موقع الدولة على قائمة التجارة العالمية, ومن خلال تحليل هذا المؤشر وجدنا أن تداعيات المؤامرة كانت واضحة ويمكن تلمسها فيما يلي:

أ – التأثير في الصادرات :

أثرت الأزمة في الصادرات السورية, ويتبين لنا هذا من خلال دراسة قيمة الصادرات السورية للفترة المذكورة [11] والتي كانت كما في الجدول التالي رقم (1) وبملايين الدولارات:

جدول رقم (1) قيمة الصادرات السورية بملايين الدولارات للفترة 2006 – 2012

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة الصادرات	10919	11446	14380	9694	11353	7207	185
معدل التغير	%100	%5,7	%24,5	%32,6-	%17,1	%36,5-	%97,4-

من خلال تحليل الجدول السابق توصلنا إلى ما يلي :

-تراجعت قيمة الصادرات الكلية من 10919 مليون دولار عام 2006 إلى 185 مليون دولار عام 2012 وبانخفاض قدره 97,4%, وكان هذا بسبب تراجع الصادرات السورية إلى الأسواق التقليدية أي الغربية والعربية, ويتضح هذا من خلال تحليل مؤشر **(نسبة التركز الجغرافي للصادرات)**, الذي يعبرّ عن الوزن النوعي لدولة ما أو تكتل اقتصادي في استيعابه للصادرات السورية.

-عند دراسة التركز الجغرافي للصادرات السورية وجدنا أنها تتركز في الأسواق العربية والأوربية بشكل أساسي, حيث بقيت نسبة التركز للبلدان العربية /18,98% / إلا أن السواق الأوربية لم تعد تتربع على رأس الهرم كشريك نجاري لسورية وانخفضت النسبة من 40,51% إلى 2,75%, وكانت كما في الجدول التالي رقم (2):

جدول رقم (2) معدل التوزع الجغرافي للصادرات السورية للفترة 2006- 2012 –

السنة /الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البلدان العربية	%37,41	%39,28	%50,82	%52,53	%50,52	%39,56	%18,98
الاتحاد الأوربي	%40,51	%39,87	%33,62	%30,15	%30,16	%39,35	%2,75
دول أوربية أخرى	%1,96	%1,96	%0,70	%0,34	%0,34	%1,18	%1,16
بلدان اوقيانوسية	%0,05	%0,03	%0,18	%0,01	%0,01	%0,1	%0,19
البلدان الأمريكية	%2,52	%2,98	%2,77	%2,29	%2,29	%3,84	%2,30
بلدان أسيوية	%4,67	%5,99	%5,49	%5,35	%7,35	%8,65	%53,81
بلدان أفريقية	%0,75	%0,78	%0,38	%0,44	%0,44	%0,45	%0,89
بلدان أخرى	%12.13	%9,11	%6,04	%8,89	%8,89	%6,87	%19,92
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

ومن خلال تحليل الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

-تراجع حجم الصادرات السورية إلى الدول الأوربية لتصل إلى نسبة 2,75% بانخفاض قدره 93% بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل دول الاتحاد الأوربي على البضائع السورية.

-تراجع حصة الصادرات السورية إلى الدول العربية إلى 18,98% بانخفاض قدره 52%عن عام 2011 وبشكل خاص إلى الدول العربية وخاصة في عام 2012, وذلك بسبب العقوبات العربية الاقتصادية اللاميثاقية والمخالفة لكل القوانين التجارية المفروضة على سورية, علما أنه تحفظ على ذلك كل من العراق ولبنان .

-نلاحظ زيادة الصادرات السورية إلى الدول الأسيوية وخاصة في المجال النفطي لتصل إلى أعلى مستوى لها وهو نسبة 53,8% وبمعدل زيادة قدرها 45,2%.

-اعتمدنا على البيانات السابقة في احتساب مؤشر (التركز الجغرافي للصادرات السورية) بالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء ووثائق هيئة تنمية وترويج الصادرات التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية, وكانت قيمته للفترة السابقة للمؤامرة والتي بعدها مباشرة وللسنوات من2009 ولغاية 2012 وحسب التسلسل كما يلي (0,60- 0,64- 0,65- 0,67), ومن خلال هذا يتبين لنا:

-أن قيمة المؤشر ارتفعت من عام لآخر بسبب الضغوطات السياسية والاقتصادية التي مورست وتمارس على الدولة السورية.

-إضافة لما سبق نجد من الأهمية دراسة مؤشر التركز السلعي للصادرات السورية, والذي يعبر عن نوعية البنية الهيكلية للصادرات والتي تتوزع بين مواد خام ونصف مصنعة ومصنعة, وقيمة هذا المؤشر محصورة بين الصفر والواحد, فكلما اقترب المؤشر من الواحد الصحيح فإن هذا يعني أن البلد يعتمد على عدد محدود من السلع , أما إذا كان قريبا من الصفر فهذا دليل على تنوع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية , وإمكانية تحويل البنية الإنتاجية استجابة للتغيرات في السوق الخارجية, ومن خلال تحليلنا لطبيعة الصادرات السورية للفترة المدروسة وجدنا أنها تتوزع حسب طبيعة الصادرات كما في الجدول التالي رقم (4):

-

جدول رقم (3) تركيبة الصادرات السورية حسب طبيعة المواد للفترة 2006-2012

السنة	صادرات خام	صادرات نصف مصنعة	صادرات مصنعة	المجموع
2006	%47,4	%14,3	%38,3	%100
2007	%44,3	%15,2	%40,5	%100
2008	%40.6	%19,9	%39,5	%100
2009	%43,3	%40,1	%16,6	%100
2010	%49,2	%12,4	%38,4	%100
2011	%50,2	%11,9	%37,9	%100
2012	%54,9	%13,2	%31,9	%100

ومن خلال تحليل الجدول السابق توصلنا إلى مايلي :

-تزايد نسبة الصادرات من المواد الخام في عامي 2011 و2012 بسبب تراجع مساهمة الصادرات من السلع نصف المصنعة والمصنعة.

-قمنا باحتساب مؤشر التركز السلعي للصادرات اعتمادا على البيانات السابقة فكان كما في الجدول التالي رقم (4):

جدول رقم (4) معدل التركز السلعي للصادرات السورية للفترة 2006-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
0,65	0,51	0,53	0,48	0,54	0,53	0,55

ومن خلال تحليل الجدول السابق يتبين لنا كيف تأثر الاقتصاد السوري في عام 2009 بسبب ارتباطه مع الاقتصاد الغربي والذي تأثر بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت من قلب الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا من شارع (وول ستريت) وهو البيت المالي العالمي بتاريخ 2008/9/16 وممارسة هذه الدول لكل الضغوطات السياسية والاقتصادية على سورية .

ب- التأثير في المستوردات:

تأثرت المستوردات السورية بشكل واضح من جراء المؤامرة والعقوبات الاقتصادية, حيث كانت قيمة المستوردات للسنوات من عام 2006 ولغاية 2012 وبملايين الدولارات كما هو موضح في الجدول التالي رقم (5):

جدول رقم (5) قيمة المستوردات السورية بملايين الدولارات للفترة 2006-2012

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة المستوردات	11488	14655	18105	15443	17562	16576	3579
معدل التغير	%100	%27,6	%23,5	%14,7	%13,7	%5,6-	%78,4-

ومن خلال تحليل الجدول توصلنا إلى مايلي:

-تراجعت قيمة المستوردات السورية بشكل واضح خلال العامين الأخيرين, حيث وصلت نسبة التراجع في عام 2012 إلى 97,4% بالمقارنة مع عام 2011.

-ويمكن ملاحظة تأثير الأزمة في المستوردات من خلال تحليل الهيكل النوعي للمستوردات وحسب طبيعة المواد, وقد كانت كما في الجدول التالي رقم (6):

-

جدول رقم (6) معدل المستوردات السورية حسب طبيعتها للفترة 2006 – 2012

السنة	مستوردات خام	مستوردات مواد نصف مصنعة	مستوردات مواد مصنعة	المجموع
2006	%8,5	%34,4	%57,1	%100
2007	%7,8	%35	%57,2	%100
2008	%8,7	%41	%50,3	%100
2009	%12,8	%39,6	%47,6	%100
2010	%10,2	%37,4	%52,4	%100
2011	%9,2	%40,9	%49,9	%100
2012	%7,4	%31,7	%60,9	%100

ومن خلال تحليل الجدول السابق يتبين لنا :

-تراجع نسبة المستوردات من المواد الخام في عامي 2011 و2012 بسبب العقوبات الاقتصادية وخروج كثير من المنشآت الاقتصادية من العمل بسبب الأعمال التخريبية. وهذا أدّى إلى تغير جغرافي في المستوردات السورية لعام 2012 بمقارنتها مع السنوات السابقة, حيث تراجعت نسبتها من الدول العربية ودول الاتحاد الأوربي, وزادت من البلدان الأسيوية وخاصة من الصين التي بلغت نسبة المستوردات السورية منها 33,4% كما ارتفعت قيمة المستوردات السورية من روسيا, وقد كان الوزن النوعي للمستوردات السورية من عام 2006 ولغاية 2012 كما في الجدول التالي رقم (7):

-

جدول رقم (7) معدل المستوردات السورية حسب توزعها الجغرافي للفترة 2006- 2012

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البلدان العربية	%17,35	%19,7	%15,5	%16,5	%14,6	%13,6	%11
الاتحاد الأوربي	%26,13	%29,2	%29,2	%23,6	%24,6	%28	%16
دول أوربية أخرى	%17,37	%17,3	%23,5	%18,1	%18,2	%17	%17,1
بلدان اوقيانوسية	%0,58	%0,6	%0,6	%0,5	%0,7	%0,3	%0,6
البلدان الأمريكية	%4,71	%5,6	%5,4	%9,5	%9,8	%7	%5
بلدان أسيوية	%25,53	%25,6	%25,2	%31,2	%31,4	%32,3	%44
بلدان افريقية	%0,28	%0,25	%0,3	%0,4	%0,4	%0,4	%0,5
بلدان أخرى	%8,05	%1,75	%0,3	%0,2	%0,3	%1,4	%5,8
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

- وإضافة لما سبق ومن خلال متابعتنا لتأثيرات الأزمة تبين لنا بأن تأثيرها لم يتوقف على الإجراءات الداخلية, بل امتدّ ليشمل الإجراءات الخارجية وخاصة المتعلقة بالاستيراد والتصدير [12], ومن خلال الدراسات التي قدمها تقرير تمكين التجارة العالمية لعام 2012 يتبين لنا ذلك وكما في الجدول التالي رقم (8):

جدول رقم (8) مقارنة الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير في سورية لعام 2012مع عام 2009 و2010

المؤشر/ العام	2009	2010	2012
النفاذ للأسواق المحلية والأجنبية	132/121	132/116	132/122
كفاءة إدارة الجمارك	132/94	132/125	132/132
عدد الإجراءات الجمركية	132/89	132/114	132/123
مؤشر الخدمات الجمركية	132/87	132/119	132/123
كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير	132/81	132/87	132/91
الوقت اللازم للاستيراد	132/59	132/69	132/77
المستندات اللازمة للاستيراد (عدد)	132/85	132/91	132/101
التكلفة اللازمة للاستيراد بالدولار للحاوية	132/87	132/90	132/91
الوقت اللازم للتصدير	132/83	132/91	132/95
المستندات اللازمة للتصدير	132/83	132/91	132/95

التكلفة اللازمة للتصدير بالدولار للحاوية	132/69	132/68	132/72
المدفوعات غير الرسمية للصادرات والمستوردات	132/98	132/101	132/114
جودة البنية التحتية للموانئ	132/87	132/96	132/104
جودة البنية التحتية للسكك الحديدية	132/47	132/56	132/57

ومن خلال تحليل الجدول السابق يتبين لنا أن سورية تأخرت في مؤشر النفاذ للسوق الخارجية والمحلية بمقدار/6/ درجات بين عامي 2010 و2012 من المرتبة 132/116 إلى 122 بعد أن كانت تحسنت بين عامي 2009 و2010 ولذلك تصنف ضمن نقاط الضعف الشديد كما تأخرت في كل المؤشرات الأخرى.

ومما سبق يتبين لنا عدم صحة الفرضية الثانية التي تقول إنه لا توجد علاقة بين المؤامرة والتجارة الخارجية أي كل من الصادرات والمستوردات .

ج : التأثير على الميزان التجاري:

مما سبق يتبين لنا أن تأثير الأزمة والعقوبات الاقتصادية كان بشكل سلبي على كل من الصادرات والمستوردات, وانعكس سلبا وبشكل مباشر على الميزان التجاري, وساهم في ذلك تراجع الإنتاج النفطي من جراء المؤامرة وتراجع الاحتياطيات النفطية, وخاصة أن العصابات الإجرامية دمرت آبار النفط وسيطرت على القسم الكبير منها في المنطقة الشرقية, وهذا أدّى إلى أن معدل زيادة الصادرات أكبر من معدل زيادة المستوردات, وهذا يفسر الزيادة في نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8,1% عام 2011 إلى 16,1% عام 2012, وكان واقع الميزان التجاري للفترة المدروسة كما في الجدول التالي رقم (9) وبملايين الدولارات [13]:

جدول رقم (9) قيمة الميزان التجاري السوري بملايين الدولارات للفترة 2006-2012

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	10919	11546	14380	9694	11353	7207	185
المستوردات	11488	14655	18105	15443	17562	16576	3579
عجز الميزان التجاري	569	3109	3725	5749	6209	9369	3394
نسبة العجز إلى الناتج المحلي	%12	%10,8	%8	%7,7	%16,5	%8,1	%16,1

ومن خلال تحليلنا للميزان التجاري تبين لنا بأن عجز الميزان التجاري يزداد من عام إلى آخر, إلا انه في عام 2012 تراجع بالقيمة المطلقة بسبب التراجع الكبير في الصادرات والمستوردات لكنه زاد بالنسبة من 12% عام 2006إلى أكثر من 16% عام 2012.

ومما سبق نتوصل إلى عدم صحة الفرضية الثالثة التي تقول إنه لايوجد علاقة بين تداعيات المؤامرة والميزان التجاري السوري.

د : التأثير في مؤشر الانكشاف الاقتصادي:

يعبرّ هذا المؤشر عن النسبة الكائنة بين قيمة كل من **(الصادرات والمستوردات)** وقيمة الناتج المحلي الإجمالي لسنة محددة, ويعبر عنه درجة بالمعادلة التالية:

$$\text{د} = \frac{\text{ق ص} + \text{ق م}}{\text{ق ن}} \times 100$$

وتعبر /ق ص/ عن قيمة الصادرات, /ق م/عن قيمة المستوردات, /ق ن/عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي السنوي, وارتفاع قيمة المؤشر كنسبة مئوية تشير إلى زيادة العلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي والعكس بالعكس صحيح, وبالاعتماد على معطيات التجارة الخارجية السورية وللفترة المدروسة كان مؤشر الانكشاف التجاري وبالأسعار الثابتة لعام 2000 كما في الجدول التالي رقم (10):

جدول رقم (10) معدل مؤشر الانكشاف التجاري في سورية للفترة 2006-2012

الأعوام	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل الانكشاف	%48,45	%63,56	%62,62	%60,52	%62,12	%41,2	%32,7

ومن خلال استقراء أرقام الجدول رقم /10/ أعلاه يتبين :

أ-أن درجة الانكشاف التجاري ارتفعت من عام 2006 إلى عام 2010 من 48,45% إلى 62,12% أي بحدود 14 نقطة تقريباً, وهذا بسبب تحرير التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية المعتمدة على زيادة التعامل مع الاقتصاد العالمي والأسواق الخارجية والتكتلات الاقتصادية.

ب- تراجع معدل الانكشاف بشكل واضح في عامي 2011 و2012 نتيجة تراجع مؤشرات التجارة الخارجية بسبب الأزمة والمؤامرة وانخفض إلى أدنى معدل وهو 32,7% لعام 2012.

ومما سبق يتبين لنا صحة الفرضية الرابعة التي تقول إنه لا يوجد علاقة بين تداعيات الأزمة ومؤشر الانكشاف التجاري.

ثالثاً : التأثير في الميزة النسبية للمنتجات التصديرية السورية:

يعبرّ هذا المؤشر عن الميزة النسبية لسلعة ما من السلع السورية التي نمتلك فيها ميزة نسبية, ويقاس هذا المؤشر بالنسبة الكائنة بين قيمة الصادرات من هذه السلعة والقيمة الكلية للصادرات خلال فترة محددة, مقسومة على الأهمية النسبية لهذه السلعة لإجمالي الصادرات العالميّة من هذه السلعة, ومن هنا يتبين لنا العلاقة المباشرة مع مفهوم الميزة النسبية للاقتصادي (**بورتر**), ويعبر عن هذا المؤشر في اللغة الإنكليزية (RCA) من الكلمات التالية (Revealed Comparative Advantage), ويحسب وفق المعادلة التالية :

$$\mathbf{RCA = (XiK/XiT)/XwK/Xwt)}$$

حيث:

XiK/XiT تمثل قيمة الصادرات السورية من سلعة ما إلى إجمالي قيمة الصادرات السورية خلال فترة محددة.

XwK/Xwt تمثل قيمة صادرات العالم من السلعة نفسها إلى إجمالي قيمة الصادرات العالمية للفترة نفسها .

وعندما تكون قيمة هذا المؤشر أكبر من العدد (1) الصحيح فإنه يدل على أن السلعة تتمتع بميزة تنافسية والعكس صحيح [14], وقد قمنا بدراسة الميزة التنافسية للصادرات السورية لسنوات متعددة منذ عام 2000 ولغاية

2011 وليس لعام 2012 (بسبب أن قيمة كثير من أنواع الصادرات لا تعرف إلا لاحقا من قبل المكتب المركزي للإحصاء, كما أن معلومات عام 2012 عن الصادرات العالمية لم تتوفر بعد) وقد كانت كما في الجدول التالي رقم (11):

جدول رقم (11) مؤشر الميزة النسبية للصادرات السورية لعدد من السنوات

المنتج/السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011
الأغذية والحيوانات الحية	1,62	2,23	2,43	3,08	2,41	3,31	2,5
المشروبات والتبغ	0,05	0,12	1,26	0,83	10,80	1,31	0,8
المواد الخام عدا الوقود	1,74	1,48	1,51	0,91	1,12	0,94	0,86
الوقود المعدني	7,60	8,02	6,56	2,98	2,41	3,73	2,6
الزيوت والشحوم الحيوانية	0,84	0,66	1,83	4,93	2,04	1,54	1,2
المواد الكيماوية	0,04	0,04	0,14	0,48	0,50	0,55	0,4
البضائع المصنوعة	0,30	0,24	0,43	0,79	1,29	0,77	0,44
آلات ومعدات نقل	0,002	0,01	0,02	0,13	0,13	0,06	0,05
مصنوعة منوعة	0,27	0,26	0,25	1,04	0,65	0,65	0,43
بضائع غير مصنفة	0,42	0,75	0,39	1,67	0,26	0,007	0,006

ومن خلال تحليل معطيات الجدول السابق توصلنا إلى مايلي :

-تحسنت الميزة النسبية لكل من الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والزيوت والشحوم الحيوانية, ولكن بعد عام 2010 تراجعت مباشرة بسبب الأزمة والعقوبات الاقتصادية والصعوبات التي يواجهها المصدرون.

-ضعف الميزة التنافسية للمواد الأخرى وخاصة المواد المصنعة والتي تتضمن محتوى تكنولوجيا مرتفعا وقيمة مضافة عالية.

ومما سبق يتبين لنا عدم صحة الفرضية الخامسة التي تقول انه لا توجد علاقة بين تداعيات المؤامرة و مؤشر الميزة النسبية للسلع السورية المصدرة.

رابعاً : التأثير على مؤشر شروط التبادل والتوافق التجاري:

يعبرّ مؤشر شروط التبادل والتوافق التجاري والذي يرمز له بالرمز(TOT) من أوائل الكلمات التالية Term Of (Trade), ويعبرّ عن مدى تحقيق شروط التبادل التجاري العادل بين الدول في علاقاتها التجارية, ويرتبط بشكل مباشر مع كل من نوعية الصادرات والمستوردات من مواد خام أو نصف مصنعة أو مصنعة, أي أنه يعكس النسبة الكائنة بين متوسط أسعار الصادرات والمستوردات خلال فترة محددة, وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد, وعندما تكون القيمة أقل من العدد الواحد الصحيح أو 100% تكون الحالة عدم التوافق, وإذا كان يعادل العدد 1الواحد الصحيح أو 100 فإن هذا يعني التوازن في العلاقات التجارية, وإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من العدد واحد صحيح أو 100% يكون التوافق قائماً وإيجابياً, يتم احتساب المؤشر وفق المعادلة التالية :

$$TOT=(PX/Pm)100$$

حيث PM يعبر عن متوسط أسعار المستوردات, وأن PX يعبر عن متوسط أسعار الصادرات, وكانت قيمة المؤشر للفترة المدروسة كما في الجدول التالي رقم (12) :

جدول رقم (12) مؤشر شروط التبادل والتوافق التجاري للفترة 2006-2012

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القيمة	%86,6	%81,2	%104,2	%109,1	%89,3	%100,2	%100,8

ومن تحليل النسب الواردة في الجدول السابق يتبين لنا أن شروط التبادل التجاري تذبذبت خلال الفترة المدروسة, ولكن في الفترة الأخيرة ترافق مع تراجع تنوع الصادرات حيث, تحسن المؤشر في عام 2011 و2012 بسبب تراجع قيمة ونسبة الصادرات من النفط الخام إلى إجمالي الصادرات, وهذا يعني ويؤكد أنه إذا أحسنا التعامل مع العقوبات الاقتصادية , وتوجهنا نحو تقليل الصادرات من المواد الخام وتصنيعها داخليا, فإنّ هذا سيحسن من مؤشر علاقاتنا التجارية مع الخارج, وهذا ماأعتمدته كثير من دول العالم وحققت نجاحات اقتصادية كبيرة على الصعيد الداخلي, لذلك يتبين لنا دقة الفرضية السادسة التي تقول لاتوجد علاقة بين المؤامرة ومؤشر التبادل والتوافق التجاري, وهذا يجب أن يوجهنا نحو البحث عن الأسواق التي تتناسب مع سلعنا المنتجة, وفي دراسة قامت بإعدادها هيئة تنمية وترويج للصادرات السورية [15], تبين لها أن الأسواق الواعدة بالنسبة للصادرات السورية لعدد من دول العالم تنتمي إلى قارات وتكتلات اقتصادية مختلفة, وبالتالي أجرت مقارنة بين الممكن و الفعلي أي المحقق والممكن وتبين لها كما في الجدول التالي رقم (13):

جدول رقم (13) مؤشر التكافؤ التجاري لعام 2012 لعدة دول

الدولة الشريك مع سورية	الممكن	نسبة الفعلي إلى الممكن	الدولة الشريك	نسبة الفعلي إلى الممكن	نسبة الفعلي إلى الممكن
الفلبين	0,65	0,01	اندونيسيا	0,52	0,71
تايلاند	0,58	0,09	فنلندا	0,52	0,71
كازاخستان	0,40	0,22	قطر	0,52	0,07
النرويج	0,32	0,24	استراليا	0,63	0,51
جنوب أفريقيا	0,68	0,25	عمان	0,65	0,32
ايرلندا	0,55	0,25	ماليزيا	0,71	0,29
باكستان	0,91	0,28	سويسرا	0,71	0,34
التشيك	0,35	0,29	هنغاريا	0,75	0,33
فنزويلا	0,07	0,32	السودان	0,75	0,08
مصر	0,35	0,36	تركيا	0,77	0,75
سلوفاكيا	0,44	0,40	السويد	0,78	0,53
النيجر	0,48	0,40	فرنسا	0,87	0,59
الدانمرك	0,40	0,40	الأردن	0,90	0,82
الصين	0,44	0,42	المغرب	0,92	0,81
أذربيجان	0,07	0,45	اسبانيا	0,93	0,73
إيران	0,12	0,47			

ومن تحليل الجدول السابق ومع التوضيح بأن المقصود من مصطلح (الفعلي) هو ما تحقق واقعيا و(الممكن) هو إمكانية استغلال المتاح بشكل أفضل , نشير إلى ضياع في الفرص المتاحة, فمثلاً عندما ندرس الحالة مع

(الفلبين) نجد أن الممكن هو نسبة مرتفعة بحدود 0,65% بينما الفعلي بحدود 0,01% أي أننا فقدنا إمكانية تبادل تجاري كبيرة, وهذا المؤشر يوضح ويحدد لنا الأسواق الواعدة من خلال دراسة حجم الفجوة التسويقية فيها, وتتجلى الفجوة في الفارق الكائن بين حجم العرض الكلّي والطلب الفعلي, وفي الوقت نفسه التوجه لسبر الأسواق الخارجية وتوجيه الفعاليات الإنتاجية بالإنتاج بما يتناسب مع حاجة هذه الأسواق وطلبها, ويبدو هذا التوافق للهيكل السلعي للصادرات السورية مع هيكل المستوردات لعدد من الدول المقترحة ومنها (باكستان– الأردن –اسبانيا– تونس– اندونيسيا– فنلندا – الفلبين – جنوب أفريقيا – تايلاند).

ومما سبق يتبين لنا صحة الفرضية السادسة التي تقول إنه لاتوجد علاقة بين تداعيات المؤامرة و مؤشر شروط التبادل والتوافق التجاري.

خامساً: التأثير على ربحية الاقتصاد السوري من التجارة الخارجية:

يتجلى جوهر فعل أو سلوك أو نشاط اقتصادي في تحقيق أكبر ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة [16], وحسب المدرسة الكلاسيكية (أدم سميث ودافيد ريكاردو) بأن الهدف هو تعظيم المتعة وتقليل الألم, ولذلك فإنه من الأهمية بمكان دراسة هذا المؤشر الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية, وتأتي أهميته من خلال أنه يعبر عن النسبة الكائنة بين قيمة الصادرات والرقم القياسي للمستوردات ويتم حسابه وفق المعادلة التالية :

$$\text{ربحية الاقتصاد الوطني} = \text{إجمالي قيمة الصادرات ناقص} \left(\frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي للمستوردات}}\right) \times 100$$

ومن خلال تطبيق هذه المعادلة يتبين لنا أنه إذا كانت قيمة المؤشر أقل من الصفر فهذا يعني أنه توجد خسارة من جراء التجارة الخارجية, وإذا كانت تعادل العدد الواحد الصحيح الواحد فهذا يعني وجود تعادل في التجارة الخارجية, أما إذا كانت القيمة أكبر من الواحد فهذا يعني وجود ربح من التجارة الخارجية, وقد قام الباحث باحتساب هذا المؤشر بالاعتماد على بيانات هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية الصادرة في الربع الأول من عام 2013 ولنفس الفترة وبتطبيق برنامج (EXCEL) وتوصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي رقم (14):

جدول رقم (14) مؤشر ربحية الاقتصاد الوطني للفترة 2006– 2012

السنة	قيمة الصادرات مليون دولار (1)	الرقم القياسي لأسعار المستوردات% (2)	قيمة الصادرات / الرقم القياسي لأسعار المستوردات (3)	ربحية الاقتصاد الوطني (1) – (3)
2006	10919	%28	%38,9	ناقص 28,1
2007	11546	%31	%37,2	ناقص 25,7
2008	14380	%34	%42,3	ناقص 27,9
2009	9694	%27	%35,9	ناقص 26,2
2010	11353	%34	%33,4	ناقص 22,1
2011	7207	%39	%18,5	ناقص 11,3
2012	185	%61	%0,3	ناقص 0,10

ومن خلال تحليل الجدول السابق توصلنا إلى ما يلي :

-أن ربحية الاقتصاد السوري هي سالبة بسبب اعتمادها على الصادرات من المواد الأولية وهي ذات قيمة مضافة متدنية ومحتوى تكنولوجي ضعيف وخاصة بمقارنتها مع قيمة المستوردات.

-إن التحسن في عام 2012 واقترابه من الربحية كان بسبب انخفاض سعر الصرف لليرة السورية عام 2012 يسبب ارتفاع مؤشرات أسعار السلع المصدرة من السلع المصنعة مثل الصناعات الغذائية وتراجع الصادرات من المواد الخام .

ومما سبق يتأكد لنا بأنه يوجد علاقة بين مؤشر المؤامرة وربحية التجارة الخارجية, وبالتالي صحة الفرضية السابعة.

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال بحثنا ولتحقيق الغاية الأساسية منه وهي تجاوز تداعيات الأزمة والمؤامرة على بلدنا الغالي فإننا نقترح مايلي:

1- استغلال مواردنا المتاحة وزيادة صادراتنا من السلع المصنعة والخروج من دائرة تصدير المواد الأولية, بل العمل لتحويلها لسلع مصنعة, بحيث تضمن زيادة القيمة المضافة وتشغيل اليد العاملة وتأمين متطلبات السوق الداخلية وزيادة الصادرات وتقليل المستوردات وبالتالي تحسين واقع الميزان التدريجي ونقله من حالة العجز غلى التوازن ومن ثم تحيق الفائض التجاري.

2- إعادة النظر في بنية التجارة الخارجية السورية وهيكليتها, سواء من ناحية المستوردات والصادرات, أي التعامل مع أسواق تتناسب مع طبيعة صادراتنا وتكون قادرة على تامين مستورداتنا بالنوعية والسعر المناسبين.

3- تنويع المزيج الترويجي التسويقي[17], أي مجموعة العناصر التي تتفاعل مع بعضها بعضا لتحقيق الهداف التسويقية.

4- التركيز على مؤشر التوافق التجاري وتحديد الأسواق الواعدة من خلال دراسة حجم الفجوة التسويقية, أي الفارق بين العرض والطلب, وهذا يتعلق بالتحول التدريجي لزيادة الوزن النوعي لسلعنا من الفجوة التسويقية.

5- دراسة مؤشر التغطية أي العلاقة بين قيمة الصادرات والمستوردات وإيجاد آلية تحقق على الأقل التوازن مبدئيا ثم الانتقال لتحقيق الفائض.

6- وضع سياسة اقتصادية تجارية لتجاوز خسارة التجارة الخارجية والانتقال إلى الربحية من خلال العمل لتقليل الصادرات من المواد الأولية وزيادة الصادرات المصنعة [18].

7- البحث عن أسواق خارجية جديدة وخاصة التوجه شرقا وتقليل الاعتماد على السوق الأوربية التي تعد تابعة للإرادة الأمريكية والأوربية وهي التي تفرض العقوبات الاقتصادية على سورية [19].

8- إعادة تحليل واقع التركيز السلعي لصادراتنا ومستورداتنا, إضافة إلى دراسة مؤشر التنوع السلعي أيضا, والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الصناعي تمهيدا للانتقال لاحقا إلى اقتصاد المعرفة.

المراجع :

1- عبد المهدي, عادل؛ الهموندي, حسن. الموسوعة الاقتصادية. دار ابن خلدون للطباعة والنشر, بيروت– لبنان الطبعة الأولى 1980/11/1, 115.

2- طعمه, نبيل. حصاد الأزمة الاقتصادي لعام 2012, مجلة الأزمنة, دمشق 2013/1/13, 8–13.

3- العناني, جواد. الأزمة السورية وتداعياتها السياسية والاقتصادية على الأردن, عمان مركز الدراسات للرأي في عمان, عام 2013.

4- نبراس, جيمس. ترجمة إبراهيم علوش, الأزمة في سورية وتداعياتها, منشورات مجلة الصوت العربي الحر, عمان 2013/1/8.

5- هرمز, نور الدين؛ قنوع, نزار. الاقتصاد الدولي, منشورات جامعة تشرين,2007–2008, 238.

6- سام ويلسون, بول إيه.علم الاقتصاد,مكتبة لبنان ناشرون,الطبعة الأولى2006, 301–311.

7- هاوس, نورد. كتاب علم الاقتصاد الحديث, مكتبة لبنان, ناشرون, 451.

8- المكتب المركزي للإحصاء في سورية, المجموعة الإحصائية لعام 2011, 457.

9- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات, مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2011, منشورات المؤسسة عام 2011 68.

10- نشرة أسعار الصرف للبنك المركزي السوري عام 2013.

11- هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية, تحليل التجارة الخارجية السورية لعام 2013, آذار عام 2013, 6.

12- المنتدى الدولي للتجارة العالمية, تقرير تمكين التجارة الدولية لعام 2012, 14.

13- هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية, تحليل التجارة الخارجية السورية لعام 2013, آذار عام 2013, 6.

14- مركز UNDP لتطوير السياسات التنموية والتحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية, تقرير مقدم إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية, تاريخ 2012/10/15, 5.

15- جريدة الوطن السورية, هيئة الصادرات السورية, مستوردات السلع الاستهلاكية, منشورات جريدة الوطن ,تاريخ 2013/4/8 , 6.

16- آزار وف, م, م. الاقتصاد السياسي باللغة الروسية ,موسكو, منشورات الثقافة السياسية,عام 1980, 316.

17- ناصر, محمد جودت؛ حمود, أحمد محمد. دور السياسات الترويجية في تسويق المنتجات الدوائية السورية, مجلة جامعة تشرين, المجلد 28,عدد 2, عام 2006, 162.

18- مركز أعمال المؤسسات السورية SEBC, التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري لعام 2012, منشورات SEBC عام 2012, 53.

19- هيئة الاستثمار السورية – تقرير الاستثمار السوري السنوي, عام 2012 13.